الحكومة في الصف الأمامي .. للتعاون مع المجلس

التشريعية خلال عرض التعديلات (تصوير: صالح محمد)

حقيقية لانطلاق تشريعات الإصلاح السياسي المتفق عليها

بمداولتيه: لاطعون متعلقة بالمراسيم بعد الانتخابات

مهلهل المضف: التعديل يؤكد حيادية المحكمة في النظر بالمراسيم لنتلافى المشاكل التي مررنا بها

الغانم يدلي بدلوه

وأسامة الزيد أيضا

الدمخي : حماية لإرادة الأمة والناخبين الذين هم مصدر السلطات والمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي

فلاح الهاجري : حماية كرامة الأمة وهيبة السلطة التشريعية من خلال تعديل مستحق لمعالجة الخلل الإجرائي

الملا : الحل هو سلطة خالصة لسمو أمير البلاد ولا اختصاص للمحكمة الدستورية للنظر في المراسيم

الصقعبي : المؤسسة القضائية هي ملاذ الناس ومتى ما اهتزت ثقة الناس في القضاء انهارت الدولة

فهاد : التعديل مستحق لأنه جاء لتحصين إرادة الأمة بألا تُمحى ولا تُلغى بشطحة قلم أو بقرار

من الدخل القومي، وأغنى 20 ٪ من الأسر تستحوذ على 40 ٪ من الدخل، كما تشير إلى أن معدل رواتب الكويتيين زاد 60 دينارا فقط.

وشدد الزيد على أن محاسبة الحكومة ستظل قائمة متى ما وجدت أوجه القصور، معتبرا أنه حتى الآن السلطتان تسيران في الطريق الصحيح واللجنة التنسيقية بينهما تسير بشكل ممتاز وهناك اتفاق على الأولويات، أسفر عن إقرار قانونين نوعيين.

بدوره قال النائب فايز الجمهور إن النواب استجابوا لمطالب الشعب بالتعاون مع الحكومة في الصالح العام، وأكدوا حرصهم على البعد عن التأزيم وتصفية الحسابات، مطالبا الحكومة بالقيام بدورها في هذا الجانب بالتعاون لما فيه الصالح العام للشعب الكويتي

وأضاف الجمهور" لدينا قضايا تهم المواطن، منها أن تنعم الأسرة الكويتية بحياة كريمة ولدينا قضية المتقاعدين الذين أفنوا حياتهم في خدمة الوطن والشعب وعندما تقاعدوا ذهب ثلث رواتبهم".

واعتبر أن التعاون بين السلطتين للتشريع أمر إيجابي، لكن لا يجب إغفال ما ينتظره الناس من حل عاجل لما يعانونه من أعباء، موضحا أن الرواتب لم تزد منذ 2008 وهنك تفاوت في رواتب الموظفين، كل ذلك بسبب سوء الإدارة الحكومية، المواطن يدفع ضرائب بصورة غير مباشرة ويدفع للمدرسين الخصوصيين والمستشفيات والمدارس الخاصة وهي ضريبة غير مباشرة وقاسية.

وبين أنه في قضية التوظيف لا يوجد تنسيق بين الجهات الحكومية وديوان الخدمة وسوق العمل ولا توجد رؤية أو دراسة أو خطة، والحكومة عاجزة عن معالجة طرق أو حل مشاكل جليب الشيوخ، أو قضية البدون.

وأشاد النائب شعيب شعبان بما ورد في الخطاب الأميري عن تصحيح المسار، ووضع وتحديد آلية التعاون بين الحكومة والمجلس لتحقيق الإنجازات، مؤكدا أهمية إنهاء الصراعات لأن الوضع يحتاج إلى استقرار وهدوء.

وأكد شعبان أن المطالب الشعبية من المجلس الحالي تتعلق بإنجاز قوانين تخدمهم، مطالبا النواب بعدم الالتفات إلى ما تثيره الحسابات الوهمية، وتحقيق متطلبات المرحلة من تعاون بهدوء للارتقاء بمستوى البلد ورده إلى وضعه الطبيعي.

بدوره، طالب النائب حمد العبيد بتزويد المجلس بالتقرير النهائي للجنة العليا لاستكمال أحكام الشريعة الإسلامية للاسترشاد به في العمل على استكمال أسلمة القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية.

وقال العبيد إن جميع الخطابات الأميرية الأخيرة أجمعت على تحسين معيشة المواطنين، وعليه يجب أن تكون هناك أمور عاجلة وخطوات واقعية عملية مدروسة لتخفيف الأعباء المعيشية ودراسة الأعباء من كل النواحي، قبل الحديث عن رفع الرواتب يجب تخفيف الأعباء وإيجاد آلية لضبط الأسعار، على أن تكون هناك دراسة كل 3 سنوات للرواتب لتجاري زيادة الأسعار.

وأكد أهمية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ومعالجة تفاوت الأجور بين الجهات، مستغربا تأجيل الحكومة لمشروع البديل سنتين بعد ان أخذ ما يقارب 10 سنين في دراسته.

واعتبر أن عدم وجود فرص عمل للشباب بمثابة كرة ثلج تحتاج إلى وقفة، والتشجيع على العمل في القطاع الخاص وتوفير دعم حقيقي للمبادرين وتمكينهم ليكونوا رافدا للبلد.

وشدد على حاجة القضية الإسكانية إلى قرارات سريعة وحاسمة لحلها، مضيفا "مهما بذلنا من جهود نيابية فلن نستطيع حل المشكلة إلا إذا كان هناك قرار حاسم وحازم من القيادة السياسية وتوجيه للحكومة بحل هذه القضية".

وطالب بآلية واضحة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى المتعثرة مثل ميناء مبارك ومطار الكويت، وتعيين ناطق رسمي للحكومة، وخطة لتعزيز القوة الدفاعية للبلد، وأخرى لإيقاف الهدر المالي في البلد واسترداد الأموال المنهوبة.

وقال د. عبد الكريم الكندري إن التشريعات المطروحة للإصلاح السياسي من خلال المحكمة الدستورية أو المفوضية أو القوائم النسبية والعفو والمسيء واستكمال ملف العفو تعبر عن إصلاح سياسي غير مباشر، مطالبا بعدم إغفال الإصلاح السياسي المباشر بإصلاح الهرم التشريعي في الدولة، نحو المزيد من الحريات وتحرير العمل السياسي المقيد منذ 1962، والمتعلق بعدد أعضاء الحكومة وعدد أعضاء المجلس والذي أصبح لا يناسب التوسع السكاني، مؤكدا أن هذا التعديل هو مطلب شعبي.

واعتبر أن التمسك بعدم تعديل الدستور أصبح عائقا أمام التطور، مؤكدا الحاجة إلى التعديل لمزيد من الحريات وأن الوقت الحالي يوفر بيئة مناسبة بالتوافق والهدوء الموجود.

وبين أن " القوانين التي تقدم من النواب مبنية على حاجة الناس إليها، ورغبة في تعديل الأخطاء السابقة، مطالبا رئيس الوزراء والحكومة بمواجهة المشاكل بشجاعة وتوضيح ما يدور عن استبعاد بعض المواطنين عن المناصب بناء على درجة الجنسية " معقبا " لا يعتقد أحد أنه سيكون بعيدا عن المساءلة ".

وأكد النائب د. محمد المهّان أن الخطاب الأميري رسم لنا خارطة طريق بالتعاون مع السلطة التنفيذية، مطالبا الحكومة بالعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وزيادة الرواتب ومواجهة جشع التجار.

وأكد أن الوضع يحتاج إلى العمل والتعاون بين السلطتين للنهوض بالكويت من جديد، ومعالجة ملفات التعليم والإسكان والصحة والتي لم تأخذ حظها من الحلول وهناك نقص في الخدمات.

وطالب بتفعيل قانون الوحدة الوطنية الذي أصبح ضروريا وحتميا، ومعالجة أخطاء الحكومات السابقة في التعامل مع ملفات الجنسية والهوية الوطنية، وإنشاء هيئة عليا للجنسية لوضع حل جذري للسنوات المقبلة تحت سلطة القضاء.

وأكد أن الكويت تحتاج إلى رجال دولة يعملون بإخلاص وينزلون الميدان لتلمس هموم المواطنين عن قرب، وتنفيذ احتياجات المواطن من دون طلب المساعدة لا من نائب أو مسؤول ومن دون منة من أحد.

وقال النائب د. مبارك الطشه إن تحقيق تصحيح المسار يحتاج إلى البعد عن التنظير الذي هو سبب رئيس في تعطيل التنمية في البلاد، والالتفات إلى مشاكل المواطنين وأن تجتمع الكلمة لتحقيق مصالح الشعب والأمن الوطني.

وأوضح الطشه أن ملف التعليم يعاني تدهورا برغم الإنفاق الهائل عليه، ومشاكل عديدة منها ظاهرة الغش والشهادات الوهمية وعدم حسم المناصب القيادية في جامعة الكويت، وعدم التجانس في جامعة عبدالله السالم وغيرها من المشاكل.

وأكد ضرورة أن تشعر الحكومة بمعاناة الطلبة في هذا الملف الرئيس، مشيرا إلى أنه إذا استطاع رئيس الحكومة أن يعالج القضية الإسكانية والقضية التعليمية فذلك يكفيه.

وبين الطشه أنه من واجب الحكومة تعزيز دولة القانون ومنظومة العدالة الناجزة ومعالجة بطء إجراءات التقاضي وإنشاء محاكم اقتصادية، وتكويت القضاء الذي أصبح ضرورة وطنية ملحة، ومعالجة وتحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين برفع الرواتب المتدنية.

واعتبر أن " السبب الرئيس في هذا كله يعود إلى الفجوات التي خلفتها الحكومة والتفاوت بين رواتب الموظفين"، مضيفا إنه "في موضوع الأخلاق والآداب العامة نشاهد بعض القصور الأمني

الحجرف مثمنا التعاون الحكومي

نقاشات نيابية